

الدرس الثاني: التشريعات الرومانية والمغرب القديم.

تلعب التشريعات الرومانية دورا مفصليا في تأسيس السلطة القانونية الرومانية وتنمية ممارستها في بلاد المغرب القديم، وبفضل هذه التشريعات تمكنت روما من تثبيت سطوتها في بلاد المغرب القديم في جميع مجالات الحياة الإدارية والسياسية، الاقتصادية، والثقافية والدينية.

1- **القانون الروماني**: هو مجموعة من القواعد والنظم والأعراف والعادات التي كانت سائدة في المجتمع الروماني وتحكم سلوك الأفراد في الجماعة، وبهذا يتعين عليهم الخضوع لها ولو بالقوة إن لزم الأمر، فالجميع ساهم في تشريعه، حيث يتم اقتراح القوانين من قبل القضاة والحكام ثم يعرض على مجلس الشيوخ وبموافقة هذا الأخير يقدم أخيرا إلى المجالس الشعبية. ثم تأتي مرحلة تحرير القانون وإخراجه شكلا ومحتوى في ثلاثة أقسام هي: المقدمة (**Praescriptio**) التي تتضمن اسم الحاكم وتاريخ التصويت، نص القانون (**Ragatio**) يشمل الأحكام والتفاصيل، وأخيرا الخاتمة أو الجزاء (**Sanctio**) وهي التدابير التي تتخذ ضد كل من يخالف هذا القانون.

عرف الرومان تطورا كبيرا للنظم القانونية والتشريعات انطلاقا من العرف (**Consuetudo**) إلى القوانين المكتوبة (**Lus Scriptum**)، ثم جاء القانون المدني (**Lus Civile**) -يحدد حقوق المواطنين الرومان والتزاماتهم "الشخصية القانونية" باعتبار الجنسية وليس مقر الإقامة (**Lus Civitatis**) الذي يضمن الحقوق العامة **Privata Iura** والحقوق الخاصة **Privata Iura** -، وقانون الشعوب (**Lus Gentium**) أو قانون الأمم الذي يكون مشابها لما عند هذه الشعوب من قوانين فتطبق عليهم في روما باعتبارها مبادئ تراعيها جميع الأمم، وجاءت صياغة هذه القوانين بسبب التوسع الروماني وازدياد أعداد الأجانب داخل المجتمع الروماني.

2- **التشريع الروماني والمغرب القديم**: إضافة إلى التشريعات الإدارية التي جعلت بلاد المغرب عبارة عن مقاطعات رومانية بعضها يخضع لمجلس الشيوخ وفق نظام البلديات، وبعضها خاضع لحكم الفيالق العسكرية ويتبع الامبراطور مباشرة، فقد برزت الكثير من التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي استهدفت رومنة بلاد المغرب القديم وطمس معالم حضارته السابقة ومنها هذه القوانين نبرز:

أ. القوانين الاقتصادية: لعب المغرب القديم دورا كبيرا في الحضارة الرومانية بفعل ما تكتنزه البلاد من خيرات طبيعية زراعية وبشرية وهذا ما جعل الرومان يشرعون الكثير من القوانين لضمان تسيير وتطوير هذه الموارد خدمة لروما ومصالحها ومنها:

- القانون الزراعي (**Lex Agraria**) وقانون روبريا (**Lex Rubria**) تم سن هذا القانون سنة 111 ق.م، من قبل جايوس جراكوس بهدف معالجة مسألة امتلاك الأراضي بين فقراء الريف والحضر في المقاطعات الرومانية عبر مسح الأراضي في شمال أفريقيا وتقسيمها على المحتاجين الرومان ومنع تراكم العقارات الكبيرة بيد الأثرياء الرومان، فتم تقسيم الأراضي إلى وحدات متساوية 50 هكتارا في كل وحدة.

- قانون مانكيانا الزراعي: لتأجير الأراضي في عهد الامبراطور فيسباسيان 67-79م، ليتم بعدها إلغاء قانون روبريا 121م، وتم تطبيق لقانون الجديد للامبراطور هادريان 117-138م بغرض هيكلة الأراضي الغير مستغلة في محاولة لربط الفلاحين الرومان بالأرض عبر منح الفلاحين الحق القانوني والانتفاع بالأرض.

- قوانين الضرائب: مثل ضريبة الأرض وضريبة رأس المال، وضريبة الرأس، تم فرض الضرائب على كل الأراضي التي لم تمنح حق الأطنلة إضافة إلى الضرائب التي يدفعها المواطنون الرومان

- قوانين الصناعة والتعدين (**Lex Fereariorum**): اعتبر كل ما هو تحت الأرض ملك لروما وجاء قانون ميتاليس ديكتا لتوقيع العقوبات على سارقي المعادن من العبيد الذين يجب بيعهم ومنعهم من العودة إلى المناجم، استيلاء المدعي على ممتلكات السارق من الأحرار.

- قوانين الطرقات والبنى التحتية وتقنيات البناء والحمامات باعتبارها سمة مركزية في الحضارة الرومانية وطبيعة المجتمع الروماني وطريقة حياته... كذلك برزت قوانين وتشريعات تنظيم الموانئ والقانون البحري والتجار والعمل وصك العملة والجمركة والمخازن والأسواق والحبوب.

ب. القوانين الاجتماعية: قسم الرومان السكان إلى فئات قانونية، فتم تقسيم سكان الإمبراطورية إلى الرومان واللاتين وغير الرومان، وتم تقسيم الرومان إلى طبقات بناء على الثروة ومن أبرز القوانين التي نظمت المجتمع الروماني في شمال أفريقيا نبرز:

- قانون الأسرة: اعتمد النظام الأموسي ومنع الزنا، ومنح سلطة مطلقة للأب على زوجته وأطفاله تمكنه حتى من بيعهم كعبيد أو قتلهم حيث منح نظام الأسرة (Partia Potestas) سلطة الحياة والموت للأب (Ius Vitae et Necis)
- قانون الجنسية الرومانية: تضمن قانون الجنسية الرومانية قبل عهد الامبراطور كراكلا منحها للأرستقراطيين فقط لتمتد في النهاية إلى المواطنين حتى من غير الرومان، فمنح قانون ليكس جوليا دي سيفيتاتي (Lex julia de Civitate) 90 ق. م الجنسية وصفة المواطنة الرومانية لجميع الأفراد الأحرار الذين يعيشون داخل الجمهورية الرومانية، بشرط الخضوع للقانون المدني الروماني بما يحمله من حقوق وواجبات، ثم جاء مرسوم المواطنة لكراكلا 212م والذي أكد على منح المواطنة الرومانية لجميع السكان الأحرار في الإمبراطورية وكان الهدف منها هي زيادة مداخل روما من المبلغ الذي كان يدفعه الرومان دون غيرهم في مسألة الميراث ...



قانون فيسبسياني



قانون مانكيانا

مراجع حول الدرس:

1. محمد الهادي حارش: التاريخ المغربي القديم السياسي والحضاري من فجر التاريخ إلى الفتوحات الإسلامية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1992.
2. صحراوي عبد القادر: الاحتلال الروماني لمملكتي نوميديا وموريطانيا (46 ق م-40 م)، الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، ع. 3، ديسمبر 2018.
3. سايح مرزوق أحمد: سياسة الرومنة وأثرها على العمران ببلاد المغرب القديم، الحوار المتوسطي، مجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2024.

تاريخ وحضارة المغرب القديم 2 السداسي الرابع د. بوقارة عبد الرحمان جامعة جيجل

4. محمد العربي عقون: الاقتصاد والمجتمع في الشمال الأفريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008

5. سمية عطية: أثر التشريعات الرومانية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المغرب 146ق.م-429م، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب القديم، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2023/2022.